A

هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CX/EXEC 23/84/3

البند 3 من جدول الأعمال

حزيران/ يونيو 2023

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي

الجلسة الرابعة والثمانون

المركز الدولي للمؤتمرات، جنيف، سويسرا*

الفترة من 10-14 تموز/ يوليو 2023

المُخطط المُقتَرح بشأن مستقبل هيئة الدستور الغذائي - التقرير النهائي الصادر عن اللجنة التنفيذية التابعة لهيئة الدستور الغذائي

معلومات عامة

تأسيس اللجنة الفرعية والشروط المرجعية الخاصة بها

1. أجرت الجلسة الثانية والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي نقاشات مُكثّفة حول القضايا المتعلقة بمستقبل هيئة الدستور الغذائي استنادا إلى وثيقة الأمانة وتقرير اللجنة الفرعية بشأن هيئة الدستور الغذائي والجائحة التي تم تقديمها إلى الجلسة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية للهيئة، وإدراكا بأن أهمية هذا العمل قد ساهم في إنشاء اللجنة الفرعية للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي والتي لها شروط مرجعية خاصة بها على النحو الوارد في الفقرة 101 من الوثيقة REP22/EXEC1.

2. قدمت اللجنة الفرعية تقريرا مؤقتا (CX / EXEC 22/83/5) إلى الجلسة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بناء على الشروط المرجعية الخاصة بها حيث ذكرت أن النقاشات قد ركزت على الملاحظات العامة التي تناولت العمل والمسائل الإجرائية المذكورة في الوثيقة بما يتماشى مع طلب الجلسة الثانية والثمانين للجنة التنفيذية للهيئة، والنظر في الجداول الزمنية للمضي قدما.

نهج العمل

3. تم وضع المخطط المقترح لمستقبل هيئة الدستور الغذائي بناءً على المدخلات الواردة من خلال المسوحات والمشاورات غير الرسمية في المرحلة الأولية (حزيران/ يونيو - تشرين الثاني/ نوفمبر 2022) ونقاشات أخرى في المرحلة التالية للجنة الفرعية (كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيو 2023). وشملت المشاورات في المقام الأول اللجنة الفرعية ورؤساء اللجان والأمانات المضيفة والمنسقون الإقليميون ورؤساء فرق العمل.

4. خلال المرحلة الثانية من المشاورات، تم تقاسم خطة العمل مع اللجنة الفرعية من خلال رسالة أُرسلت الى الأعضاء حيث طُلب منهم تقديم مدخلاتهم في المسودة مع أخذهم بالاعتبار النقاشات الجارية في المنتديات الأخرى ذات الصلة بهيئة الدستور الغذائي. كما تم طرح مجموعة من الأسئلة على اللجنة الفرعية كجزء من التوجيه لمدخلاتهم في مسودة المخطط.

5. تم أيضا تبادل مسودة المخطط مع رؤساء اللجان والأمانات المضيفة والمنسقين الإقليميين ورؤساء فرق العمل من خلال رسالة سعت أيضا إلى الحصول على ملاحظات حول نفس مجموعة الأسئلة. وقد تم استكمال ذلك من خلال جلستي تشاور افتراضيتين.

المجالات الرئيسية للعمل

هيكلية الوثيقة

6. وردت ملاحظات تتعلق بهيكلية الوثيقة واقتراح بإدراج قسم ما في المعلومات العامة؛ الأمر الذي من شأنه أن يمكّن القارئ من التفاعل مع الوثيقة لفهم ماهية هذه الورقة. وقد تم تنقيح الورقة لتشتمل على 5 أقسام تضمنت *المعلومات العامة* وهو القسم 1؛ و*مواصفات هيئة الدستور الغذائي للمستقبل-السياق والدوافع* وهو القسم 2؛ و*نموذج لعمل هيئة الدستور الغذائي في المستقبل* وهو القسم 3؛ و*الطريق إلى الأمام* وهو القسم 4؛ و*الاستنتاجات والتوصيات* وهو القسم 5.

مواصفات هيئة الدستور الغذائي للمستقبل-السياق والدوافع

7. أثيرت بعض المخاوف المتعلقة بالسياق والدوافع كونها خارج النطاق وربما تكون مكررة لما سيضطلع به عمل الخطة الإستراتيجية. وقد تم توضيح أن مخرجات هذه الوثيقة ستغذي الخطة الإستراتيجية كونها أحد وسائل تنفيذ المقترحات الواردة في هذا القسم. كما أثيرت

---

*سيتم عقد الاجتماعات بصورة وجاهية: سيتم عقد النقاشات في الفترة بين 10-12 تموز/ يوليو 2023، من الساعة 10 صباحا وحتى الساعة 13 ظهرا، ومن الساعة 14:30 ظهرا وحتى الساعة 17:30 بعد الظهر بتوقيت وسط أوروبا، وسيتم اعتماد التقرير في يوم 14 تموز/ يوليو 2023، من الساعة 11 صباحا وحتى الساعة 14 ظهرا بتوقيت وسط أوروبا.

مخاوف بشأن تفويض هيئة الدستور الغذائي حيث كان ينظر إلى هذا القسم على أنه يسعى إلى إعادة تفسيرها و/ أو تغييرها. وقد تم التوضيح بأن هذا لم يكن القصد من وراء هذه الوثيقة حيث أجريت التنقيحات المناسبة لها لتجنب أي تناقض، كما تمت الإشارة الى أن الغرض من هذا القسم هو النظر في نوع مواصفات هيئة الدستور الغذائي التي ستكون ضرورية في المستقبل من خلال تحديد أهمية السياق والتحديات العالمية الحالية، لضمان بقاء الغذاء آمنا لحماية صحة المستهلكين، مع ضمان وجود ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

نموذج لعمل هيئة الدستور الغذائي في المستقبل

8. فيما يتعلق بطرائق الاجتماع، كانت هناك رغبة في السماح للجان بأن تتمتع بالمرونة في أن تقرر ما هو المطلوب بناءً على الظروف السائدة. وعند التطرق إلى جدولة الاجتماعات، بدا أن هناك رغبة قوية في الحصول على جدول ثابت وجدولة قائمة على الاحتياجات يتم تطبيقها على مستوى اللجنة وليس على مستوى أعلى.

9. كانت هناك مدخلات جيدة حول فرق العمل الإلكترونية (EWGs) وكيفية استخدامها لأدوات جديدة لدعم عملها مع الإشارة الى بعض التحديات الرئيسية التي يجب معالجتها بشأن المشاركة ووجود لغات متعددة.

10. لم يكن هناك أي دعم لوضع اجراءات مكتوبة لاعتماد التقارير، مع إثارة عدد من المخاوف وعدم وجود رغبة حقيقية في تغيير شكل التقرير. كما تمت الإشارة الى ضرورة وجود سجل موجز يكون مفصلاً بشكل كافٍ لضمان أن يكون أساس القرارات واضح ومهم.

11. لقد جرت نقاشات مستفيضة وتم تقديم أوراق حول إيجابيات وسلبيات البث عبر الإنترنت مقارنة بالاجتماعات الهجينة والتي تم جمعها أيضا في شكل جدول.

التحديات في إجراء المشاورات المكثفة

12. حددت خطة العمل التي وافقت عليها الجلسة الثالثة والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي خطوات محددة تتطلب أن تقوم اللجنة الفرعية باستعراض كل تنقيح للمشروع قبل إصداره لتلقي الملاحظات عليه في كل خطوة. وكان القصد من هذا جيدا، الا انه كان له تأثير على وتيرة العمل، حيث لم تتمكن اللجنة الفرعية من العمل مع الأعضاء والمراقبين وفقا للاختصاصات بسبب ضيق الوقت.

مخرجات العمل

13. سلطت المشاورات التي تم إجراؤها الضوء على مجموعة واسعة من الآراء التي تم تحليلها وإدراجها في المخطط المقترح حول مستقبل هيئة الدستور الغذائي (الملحق 1).

الاستنتاجات

14. كانت مداولات اللجان الفرعية بناءة ومفيدة للغاية في التوسع في شرح المجالات المحددة للمخطط المقترح حول مستقبل هيئة الدستور الغذائي. ومع الأخذ في الاعتبار الردود الواردة والعمل السابق حول هذا الموضوع، ركزت اللجنة الفرعية على المجالات التالية: *مواصفات هيئة الدستور الغذائي للمستقبل-السياق والدوافع؛ ونموذج لعمل هيئة الدستور الغذائي في المستقبل.*

15. ينعكس هذا على طبيعة العمل وكيفية عمل هيئة الدستور الغذائي في المستقبل في الاستجابة للأولويات العالمية لضمان بقاء الغذاء آمنا بحيث تتم حماية صحة المستهلك مع ضمان استخدام ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

16. لم تكن اللجنة الفرعية قادرة على العمل مع الأعضاء والمراقبين بسبب ضيق الوقت كما هو مطلوب في الاختصاصات.

التوصيات

17. إن الجلسة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي مدعوّة إلى:

i. النظر في المخطط المُقترح لمستقبل هيئة الدستور الغذائي في الملحق 1، والاحاطة علما بالاستنتاجات والتوصيات الواردة فيها وتقديم المشورة بشأن كيفية المضي قدما.
ii. الإحاطة علما بالتحديات (أنظر الفقرة 12) المتعلقة بالعمل مع الأعضاء والمراقبين وإسداء المشورة بشأن سبل المضي قدما.

الملحق 1

المُخطط المُقترح بشأن مستقبل هيئة الدستور الغذائي

1. معلومات عامة

كان لجائحة كوفيد-19 أثراً كبيرا على سير عمل هيئة الدستور الغذائي حيث تأثرت الاجتماعات المجدولة، والتي كان لا بد من تأجيلها لفترة زمنية طويلة ثم عقدها في أشكال غير تقليدية. وقد أتاح هذا الوضع، على الرغم من كونه أمرا كبيراً، فرصة لهيئة الدستور الغذائي لإجراء إعادة تقييم استراتيجي لهياكل الاجتماعات واجراءاتها على خلفية التطورات التكنولوجية الهامة، لا سيما فيما يتعلق بالعمل عن بُعد وعقد المؤتمرات السمعية/ المرئية.

استجابةً للاضطرابات التي سببتها الجائحة، وافقت الجلسة التاسعة والسبعون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي على إنشاء لجنة فرعية تعمل بشكل سريع، وتدرس بشكل تعاوني تأثير الجائحة على إدارة عمل هيئة الدستور الغذائي، حيث ستعمل على تحديد المقاربات التي يمكن أن توصي بها اللجنة التنفيذية إلى هيئة الدستور الغذائي للتأكد من أن الهيئة في وضع جيد للتعامل مع الأحداث المماثلة في المستقبل نظرا للعناصر المقدمة في الوثيقة *المتعلقة بهيئة الدستور الغذائي والجائحة- التحديات والفرص الاستراتيجية*[i].

نظرت الجلسة الثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي[ii] في التقرير بشأن هيئة الدستور الغذائي والجائحة الذي أعدته لجنة فرعية تابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي[iii]. حيث أكد الاجتماع دعمه لمحتوى التقرير وأعرب عن تقديره للمقاربات المتبعة في هيئة الدستور الغذائي استجابةً للتحديات التي تفرضها الجائحة، مشيرا إلى أن الاجتماعات الافتراضية والمشاركة فيها كانت حاسمة لنجاح هيئة الدستور الغذائي في عام 2021. كما قدّمت الجلسة الثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي عددا من التوصيات بهدف ضمان استمرار عمل الهيئة في 2021 بواقعية وبروح المشاركة على الرغم من استمرار وجود الجائحة.

أقرّت الجلسة الثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي [iv] ،عند النظر في ردود الهيئة على جائحة كوفيد-19،[v] بوجود فرص وتحديات طرحتها الأزمة العالمية. وبالنظر إلى كل من التجارب الحديثة والسابقة والسياق العالمي الأوسع للغذاء، وافقت الجلسة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي على قيادة عملية وضع مخطط لمستقبل هيئة الدستور الغذائي لتنظر فيه الهيئة في الذكرى الستين لتأسيسها في العام 2023.[vi].

استعرضت الجلسة الثانية والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي[vii] القضايا المتعلقة بمستقبل هيئة الدستور الغذائي بناءً على وثيقة عمل حول الأفكار الأولية لنموذج لعمل الهيئة في المستقبل،[viii] وتقرير اللجنة الفرعية المعنية بالدستور الغذائي والجائحة الذي تم تقديمه إلى الجلسة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي[ix] . واعترفت الجلسة الثانية والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بأهمية هذا العمل ودعمت إنشاء لجنة الفرعية للجنة التنفيذية لوضع تقرير بالتعاون مع أمانة هيئة الدستور الغذائي يتضمن مخططا مقترحا لمستقبل هيئة الدستور الغذائي حيث سيتم تقديمه في الجلسة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

خلال تاريخها الممتد لـ 60 عاما، أثبتت هيئة الدستور الغذائي أنها قابلة على التكيف مع التطورات في تكنولوجيا إنتاج الأغذية وسلامة الأغذية، وقد أثبت تفويضها أنه مناسب لمعالجة القضايا التي نشأت عن هذه التغييرات. وأتاح تعطيل ممارسات العمل المعتادة التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 فرصة لإعادة النظر في كيفية عمل هيئة الدستور الغذائي. إن الوقت مناسب وملائم للنظر بعناية في البيئة التي تعمل فيها هيئة الدستور الغذائي في الوقت الحالي وتحليل مدى أهمية وتأثير ذلك على عمل هيئة الدستور الغذائي. وإن المسألة الاساسية هي كيف يمكن لهيئة الدستور الغذائي أن تدعم الأهداف العالمية الأوسع نطاقا حول الاستدامة في سياق تغير المناخ وتغيرات النظم الغذائية والتحديات البيئية. كما أنه من المهم تعزيز فهم مشترك لدور هيئة الدستور الغذائي في مواجهة هذه التحديات، بما يتفق مع التفويض الخاص بها.

2. *مواصفات هيئة الدستور الغذائي للمستقبل-السياق والدوافع*

لقد عمل نظام هيئة الدستور الغذائي المعني بوضع المواصفات بشكل جيد خلال وجود الهيئة لـ 60 عاما. ويرتكز النظام على العملية الموضحة في دليل الإجراءات[x] حيث يكون المنتج عبارة عن مواصفات وإرشادات وقواعد ممارسة لهيئة الدستور الغذائي، والتي يشار إليها عادةً بنصوص هيئة الدستور الغذائي. وتحتوي النصوص على متطلبات غذائية تهدف إلى ضمان حصول المستهلك على منتج غذائي آمن وصحي وغير مغشوش ويحتوي على العلامات صحيحة ويتم تقديمه بشكل صحيح. كما إن الأساس العلمي الذي تدعمه نصوص هيئة الدستور الغذائي هو أمر اساسي لضمان احتفاظ الهيئة بتفوقها كمرجع دولي لسلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية، كما انها المصدر الأساسي لمواصفات الأغذية المستندة إلى العلم للعديد من البلدان والمعترف بها من قبل منظمة التجارة العالمية.

في الوقت الذي نتوجه فيه إلى المستقبل، يمكن لهيئة الدستور الغذائي، تماشياً مع تفويضها الداعي الى حماية الصحة والتجارة العادلة، أن تدعم الأهداف العالمية الأوسع حول الاستدامة والأمن الغذائي والحماية البيئية من خلال تطوير مواصفات غذائية دولية تتعامل مع أي مسائل مُحتملة تخص سلامة الغذائية أو التجارة عادلة تنشأ عن تنفيذ المبادرات لتعزيز فوائد الاستدامة.

في ظل هذه الخلفية، فإن مواصفات هيئة الدستور الغذائي بحاجة إلى أن تكون:

1. ذات صلة ومناسبة للغرض ومفيدة للأعضاء؛
2. واضحة في أهدافها؛
3. مستجيبة للحاجة في حماية المستهلك واللجوء الى الممارسات العادلة في تجارة الأغذية؛
4. مستجيبة للبيئة العالمية المتطورة؛ و
5. مستندة إلى أدلة علمية مستمدة من نظرة مستقبلية متكاملة وإطار لتحليل مخاطر سلامة الأغذية يقوم على دعم إنتاج وتوفير الغذاء الآمن.

يتناول هذا القسم السياق والتحديات العالمية الحالية وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على نوع مواصفات هيئة الدستور الغذائي التي قد تكون مطلوبة في المستقبل لدعم الغذاء الآمن وصحة المستهلك وممارسات التجارة العادلة في الأغذية.

2.1 القضايا الناشئة في مجال سلامة الأغذية والأعلاف

تساءلت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عن الكيفية التي ستتعامل بها هيئة الدستور الغذائي مع القضايا المتعلقة بالنظم الجديدة للأغذية والانتاج (NFPS).xi .

كلفت هيئة الدستور الغذائية اللجنة التنفيذية للهيئة بالعمل، والذي تناولته لجنة فرعية تابعة للجنة الفرعية ونظرت فيه الدورة 45 لهيئة الدستور الغذائي.[xii] وتم تشجيع أعضاء هيئة الدستور الغذائي على تقديم مقترحات عمل جديدة تتعلق بالنظم الجديدة للأغذية والانتاج باستخدام الآليات القائمة، وتحديد القضايا المحتملة التي لا يمكن للهيكل والإجراءات الحالية معالجتها والخيارات لمعالجتها، والتي قد تتطلب منا التفكير من جديد في طريقة هيكلة وعمل هيئة الدستور الغذائي. كما أقرت الجلسة الثالثة والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي بالحاجة إلى إعداد إرشادات حول كيفية تطبيق الإجراءات الحالية لضمان عدم مواجهة الأعضاء للعقبات الإجرائية التي تحول دون تقديم مقترحات جديدة للعمل في هذا المجال وغيره من مجالات هيئة الدستور الغذائي. طُلب من أمانة هيئة الدستور الغذائي صياغة إرشادات عملية حول كيفية تطبيق الإجراءات الحالية عند تطوير مقترحات عمل جديدة..[xiii]

وفي غضون ذلك، بدأت النقاشات تدور في بعض اللجان حول مجالات عمل جديدة محتملة. فعلى سبيل المثال، وفّرت إحدى الفعاليات الجانبية على هامش الجلسة 16 للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية بشأن "نظر مستقبلية: النظر في القضايا الناشئة في مجال سلامة الأغذية والأعلاف" فرصة ثمينة لنقاشات متقدمة، والتي دفعت اللجنة إلى وضع بند في جدول الأعمال يسمح لها بالنظر بانتظام في القضايا الناشئة. وتم تحديد أهمية وجود مساحة داخل اجتماعات هيئة الدستور الغذائي لمناقشة هذه القضايا الجديدة والناشئة قبل الالتزام بتطوير مواصفات جديدة كخطوة مهمة في المساهمة في رؤية أن الهيئة يمكن أن تكون مكانا يجتمع فيه العالم لمناقشة سلامة الأغذية ومواصفات الجودة لحماية الجميع في كل مكان.

2.2 القضايا العالمية السياسية والبيئية والاقتصادية والصحية

تمثل الأوبئة والاضطرابات الاجتماعية والبيئية (مثل، التغيرات في المناخ، ومدى توافر المياه النظيفة، والكوارث الطبيعية) والقضايا الاقتصادية تحديات عالمية تؤثر على طبيعة عمل الدستور وطرائق العمل.

ولقد علمتنا جائحة كوفيد-19 أن الهيئة بحاجة إلى تكييف نموذج العمل الخاص بها ليكون مرنا وقادرا على التكيف ليبقى مرنا وجاهزا لمواجهة التحديات العالمية بطريقة فعالة. وحتى قبل الجائحة، أثرت حالات الاضطرابات الاجتماعية على تنفيذ اجتماعات هيئة الدستور الغذائي وبدأت في لفت الانتباه إلى الحاجة إلى البحث عن أساليب طرائق عمل مختلفة.

2.2.1 المبادرات العالمية عالية المستوى

أعرب مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية عن الحاجة إلى أحراز تقدم مُلح في جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، التي يعتمد كل منها على نظم غذائية أكثر صحة واستدامة وعدلا، كما أعترف بالحاجة إلى العمل معا لتغيير الطريقة التي ينتج بها العالم الطعام ويستهلكه ويفكر فيه. ويمكن لمواصفات هيئة الدستور الغذائي المتعلقة بسلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية أن تسهل النهوض بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة المباشرة بعمل الهيئة، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة رقم 2 و3 و12، و17 [xiv]. وتجدر الإشارة إلى أنه أثناء وضع و/ أو مراجعة المواصفات، برزت قضايا أخرى غير سلامة الأغذية أو الجودة أو التغذية والتي قد تكون ذات صلة ويجب أخذها بعين الاعتبار. فهنالك إجراءات تسمح باقتراح هذه المواصفات من قبل الأعضاء على أساس كل حالة على حدة للمساعدة في تقرير ما إذا كان يمكن اعتبار مثل هذه القضايا عوامل مشروعة أخرى (OLFs) يجب أخذها في الاعتبار في عملية اتخاذ قرارات إدارة المخاطر الخاصة بهيئة الدستور الغذائي، وذلك باستخدام المواصفات المنصوص عليها في دليل الإجراءات، مثل ما إذا كانت هذه القضايا تقع ضمن تفويض هيئة الدستور الغذائي ومقبولة على أساس عالمي.

أيّد مجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مؤخرا (كانون الأول/ ديسمبر 2022) مجموعة من الأولويات الاستراتيجية لعمله في مجال سلامة الأغذية، والتي تهدف إلى الحفاظ على رؤيته لتوفير "*الغذاء الآمن لجميع الناس في جميع الأوقات*" في سياق مهمته "*لدعم الأعضاء في مواصلة تحسين سلامة الأغذية على جميع المستويات من خلال تقديم المشورة العلمية وتعزيز قدراتهم في مجال سلامة الأغذية من أجل نظم للأغذية الزراعية تكون فعالة وشاملة ومرنة ومستدامة*". وتشجع هذه الأولويات الإستراتيجية على تكامل أكثر اتساقا لسلامة الأغذية في وضع نظم مستدامة وشاملة للأغذية الزراعية، وسياسات الأمن الغذائي والتغذية، واستراتيجيات التنمية الزراعية.

اعتمدت جمعية الصحة العالمية في دورتها الخامسة والسبعين (أيار/ مايو 2022) الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية لسلامة الأغذية لتكون بمثابة مخطط ودليل للدول الأعضاء في جهودها لتقوية نظم سلامة الأغذية الوطنية لديها وتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي. ومع خمس أولويات إستراتيجية مترابطة وداعمة لبعضها البعض، تهدف الإستراتيجية إلى بناء نظم سلامة غذائية تطلعية وقائمة على الأدلة ومتمحورة حول الناس وفعالة من حيث التكلفة مع حوكمة منسقة وبنى تحتية مناسبة. ويعتمد تنفيذ الاستراتيجية على التزام وجهود الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية والمجتمع الدولي.

تقر التوجيهات الإستراتيجية للكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية بأهمية نظم سلامة الأغذية، بناءً على الأدلة والمشورة العلمية، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما تعترف بأهميتها في الاستجابة للدوافع العالمية الرئيسية التي تتراوح ما بين التغيرات البيئية والتقدم الرقمي إلى المخاطر الناشئة في السلسلة الغذائية ومقاربات التخفيف من هذه التحديات، مثل تحويل النظام الغذائي وتعزيز نهج الصحة الواحدة.

اعترفت منظمة التجارة العالمية ايضا، في المؤتمر الوزاري الثاني عشر، بالأهمية المركزية لعملية وضع مواصفات هيئة الدستور الغذائي في النظام متعدد الأطراف في سياق التحديات العالمية الناشئة. كما يشير إعلان الصحة والصحة النباتية في الفقرة 8 برنامج عمل استكشافي لتحديد التحديات في تنفيذ اتفاقية الصحة والصحة النباتية والآليات المتاحة لمواجهتها؛ وآثار التحديات الناشئة على تطبيق اتفاقية الصحة والصحة

النباتية. إن أحد المواضيع الاستكشافية هو عن "*كيفية تسهيل وجود أمن غذائي عالمي وأنظمة غذائية أكثر استدامة، بما في ذلك من خلال النمو المستدام والابتكار في الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية، وستكون المواصفات والمبادئ التوجيهية والتوصيات الدولية التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لحماية النباتات هي الأساس للتدابير الصحية والصحة النباتية المناسبة لحماية حياة أو صحة الإنسان أو الحيوان أو النبات* ".

لقد تم التأكيد على الالتزام بإيجاد مقاربات وحلول عالمية أو إقليمية للتحديات العالمية على عدة مستويات. فعلى سبيل المثال، أكد البيان الختامي لوزراء زراعة 64 دولة شاركوا في المؤتمر الوزاري الذي عقده المنتدى العالمي للأغذية والزراعة بعنوان "تحويل النظم الغذائية: استجابة عالمية للأزمات المتعددة"، على أهمية الأدوات المتعددة الأطراف في مواجهة التحديات العالمية. والتزم الوزراء "*بتعزيز التعاون عبر القطاعات في تحويل النظم الغذائية بما يتماشى مع نهج الصحة الواحدة. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الدور الحاسم للمنظمات الدولية التي تضع المواصفات القائمة على العلم، مثل هيئة الدستور الغذائي، والاتفاقية الدولية لحماية النباتات، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان*". كما أكدت المبادرات الإقليمية على دور وقيمة هيئة الدستور الغذائي. فعلى سبيل المثال، أشار إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى مواصفات هيئة الدستور الغذائي كأساس للتنسيق عبر المنطقة.

وتشير كل هذه المبادرات إلى الحاجة طويلة المدى لهيئة لدستور الغذائي، وتعيد التأكيد على قيمتها، وتعترف بتفويضها على أنه كافٍ للنظر بالفعل في الآثار المترتبة على سلامة الأغذية وجودتها في القضايا الناشئة وتحويل النظم، والمساهمة في تلبية الاحتياجات المتغيرة للعالم.

2.2.2 الصحة والانصاف والاستدامة

لقد لفتت النقاشات الأخيرة في هيئة الدستور الغذائي وأماكن أخرى الانتباه إلى المعنى الواسع لمصطلحات مثل "الصحة" و "الإنصاف"، حيث يُفهم معنى هذه المصطلحات على أنها مرتبطة بسلامة الأغذية وجودتها في سياق وضع مواصفات هيئة الدستور الغذائي "لحماية صحة المستهلكين وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية". وفي السياقات الأوسع نطاقا، فإن مصطلحي "الصحة" و"الإنصاف" يشتملان بطبيعة الحال على جوانب مختلفة اعتمادا على طبيعة المبادرة العالمية أو تركيز المؤسسة المتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال، يجب تنفيذ المواصفات والمبادئ التوجيهية ومدونات الممارسات لهيئة الدستور الغذائي جنبا إلى جنب مع المواصفات الخاصة بالمجالات الأخرى، من أجل اتباع نهج شامل والتعامل مع التأثير التآزري للأخطار من النظام الغذائي والماء والهواء وجميع المصادر عند وضع تدابير إدارة المخاطر.

في سياق الاستدامة، تسمح إدارة المخاطر باتخاذ قرارات مستنيرة لضمان أن الغذاء آمن للاستهلاك، وتلبية المتطلبات الغذائية، وتقليل الخسائر والهدر في الأغذية، وضمان توفره للجميع. ويمكن تبرير مقاربات إدارة المخاطر المختلفة بالاعتماد على كيفية استخدام الأغذية ومدى الوقت والفترة الزمنية اللذان يعوضان جزءاً من النظام الغذائي. ومن المسلم به أن الأعضاء قد يستخدمون مقاربات مختلفة لتحقيق نظم غذائية أكثر استدامة، كل منها يعتمد بشكل مناسب على الممارسات الزراعية المحلية أو الإقليمية والمناخ والثقافة، وأن مقاربة واحدة لتحقيق نظم غذائية أكثر استدامة لن تكون قابلة للتطبيق على الجميع أعضاء. ويمكن أن توفر مواصفات هيئة الدستور الغذائي والمبادئ التوجيهية ومدونات الممارسات البيئة التمكينية التي تسهل استيعاب وتنفيذ السياسات والبرامج لمعالجة الضرورات الأوسع حول تغير المناخ والبيئة والاستدامة.

في حين يتم وضع مواصفات هيئة الدستور الغذائي لسلامة الأغذية وجودتها والتغذية، الا انها قد تساهم في مجالات أخرى ايضاً. على سبيل المثال:

- حددت هيئة الدستور الغذائي الحد الأقصى من السموم الفطرية للأغذية للاستخدام قصير المدى للمساعدة في ضمان توافر الغذاء في حالات الطوارئ، بينما لا تزال الممارسات المعنية بخفض التلوث بالسموم الفطرية قيد التنفيذ. وإن مثل هذه المقاربات، مع الالتزام بمراجعتها بعد فترة يتم تحديدها بوضوح، بالإضافة إلى ضمان توصيل الطعام في حالات الطوارئ، تساعد أيضا في تقليل هدر الطعام.
- تتضمن *المواصفة العامة لتوسيم الأغذية المعبأة مسبقا* (CXS 1-1985) أحكاما لوضع علامات تدل على التاريخ. وقد يساهم التمييز الواضح بين "صالح للاستخدام لغاية" (Use-by-date) (تاريخ انتهاء الصلاحية) و "المنتج جيد قبل تاريخ معين" (Best-before-date) (أفضل جودة قبل التاريخ) في التقليل من هدر الطعام.
- وضعت هيئة الدستور الغذائي إرشادات لتسهيل استخدام الشهادات الإلكترونية أو غير الورقية لتجارة الأغذية وإرشادات حول استخدام التدقيق والتحقق عن بعد في الأطر التنظيمية، والتي توضح كيفية استجابة الهيئة للتحديات الجديدة في عالم سريع التطور.
- إن اعتماد النصوص التاريخية بشأن مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات والمبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية بشأن الاستخدام الآمن للماء واعادة استخدامه في إنتاج الأغذية ومعالجتها للمساعدة في مواجهة آثار شحة المياه هي أمثلة أخرى على كيفية تعامل هيئة الدستور الغذائي مع القضايا الناشئة.

3. نموذج لعمل هيئة الدستور الغذائي في المستقبل

على الرغم من أن تعطيل الاجتماعات الوجاهية في السنوات الأخيرة كان له تأثير كبير في البداية، إلا أنه أتاح فرصة لهيئة الدستور الغذائي لإجراء اختبار استراتيجي حول كيفية إجراء الاجتماعات على خلفية التطور السريع وزيادة إمكانية الوصول إلى القدرات التكنولوجية، لا سيما فيما يتعلق بالعمل عن بُعد والمؤتمرات السمعية/ المرئية. ونتيجة لذلك، شهد عام 2021 ظهور حقيقي لهيئة الدستور الغذائي افتراضياً حيث عقدت ستة عشر جلسة افتراضية خرجت بنتائج جيدة.

يؤثر التطور المستمر في التكنولوجيا على الطرائق التي يمكن استخدامها لجمع الناس معا لتطوير نصوص هيئة الدستور الغذائي فضلا عن تحسين إمكانية الوصول إلى تلك النصوص جنبا إلى جنب مع أدوات لتحسين الفهم والتطبيق. فعلى سبيل المثال، تسمح هذه التطورات، التي ستستمر بلا شك، لهيئة الدستور الغذائي بما يلي:

- الوصول إلى مجموعة من التقنيات والأدوات والمقاربات لدعم التحضير للاجتماعات وإجرائها؛
- إحراز تقدم في العمل بشكل فعّال في غياب الاجتماعات الوجاهية؛

- تطبيق نماذج عمل مختلطة مع عناصر اجتماعات وجاهية وافتراضية، بما في ذلك الفعاليات الافتراضية التي تسبق الجلسة، والتدخل عن بعد في الاجتماعات الوجاهية، والندوات الإعلامية عبر الإنترنت، وفرق العمل الافتراضية، واعتماد التقارير بشكل افتراضي، إلخ؛
- البث الشبكي (الحي أو المشاهدة عند الطلب) لغالبية اجتماعات هيئة الدستور الغذائي، مما يتيح وصولاً أكبر لمتابعة هذه الاجتماعات؛
- تحسين الوصول إلى نصوص هيئة الدستور الغذائي؛
- تحسين تتبع استخدام نصوص هيئة الدستور الغذائي من خلال استخدام مُعرّف رقمي للنص؛ و
- تسهيل تبادل المواد المصاحبة، على سبيل المثال الأدوات لدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية المُنَقَّحة لهيئة الدستور الغذائي، جنبا إلى جنب مع نصوص الهيئة مع الاحتفاظ بها منفصلة.

ومع ذلك، ليس هناك حل واحد يناسب الجميع وستكون المرونة مهمة للحفاظ على القدرة على الصمود. ومن المهم أيضا التأكد من أن دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي يعكس النطاق الكامل لطرائق الاجتماعات لجلسات الهيئة وأن الأعضاء والمراقبين يمكنهم الاعتماد على إرشادات واضحة وتضمن الاتساق عند تطبيق مناهج مختلفة.

3.1 نموذج عمل جديد لعصر جديد

يجب أن يشتمل أي نموذج يتم اعتماده لعمل هيئة الدستور الغذائي مبادئ حوكمة رفيعة المستوى تضمن احترام القيم الأساسية للهيئة المتمثلة في الشمولية والتعاون وبناء التوافق في الآراء والشفافية. عند تقييم مدى تحقيق القيم الأساسية، من المهم مراعاة: تطبيق الأنظمة الاساسية والقواعد والمبادئ في دليل الإجراءات، وإيجاد إطار عمل يتيح المرونة في عملية صنع القرار، والأساس العلمي الذي يعزز مواصفات هيئة الدستور الغذائي، واعتماد تقنيات جديدة في الفضاء الرقمي.

وبناءً على المشاورات التي تم إجراؤها، ظهرت ثلاث مجالات شديدة الترابط باعتبارها أساسية لأي نموذج لعمل هيئة الدستور الغذائي. وهذه المجالات هي:

- نماذج الاجتماعات (صيغة الاجتماع (الصيغ الوجاهية والافتراضية والمختلطة داخل اللجان وعبرها)، ورفع التقارير)؛
- جدول اجتماعات هيئة الدستور الغذائي؛ و
- آليات العمل بين الجلسات، على سبيل المثال فرق العمل الإلكترونية وآليات العمل الافتراضية غير الرسمية الأخرى.

تم بالفعل تحقيق تجربة الانتقال إلى آليات العمل الافتراضية في مكان آخر[xv] وكان التركيز هنا هو مواصلة المشاورات واستخلاص الدروس المستفادة من تلك التجربة بالإضافة إلى التجربة المستمرة للعودة إلى أشكال الاجتماعات الوجاهية بأبعاد افتراضية مختلفة.

3.2 نماذج الاجتماع

3.2.1 تقييم الصيغ المختلفة للاجتماعات

على مدى السنوات الأربع الماضية، تحولت هيئة الدستور الغذائي من الاجتماعات الوجاهية فقط إلى الاجتماعات الافتراضية فقط ومن ثم إلى مزيج من الاجتماعات الوجاهية والافتراضية. وكانت أول قفزة كبيرة من الاجتماعات الوجاهية إلى الافتراضية لافتة للنظر، مما أدى إلى تسجيل أعداد غير مسبوقة من المشاركين لحضور اجتماعات هيئة الدستور الغذائي. وعند المقارنة بالقيم الأساسية لهيئة الدستور الغذائي، لوحظ أن طرائق العمل الافتراضية أتاحت الفرصة لمزيد من الأعضاء والمراقبين والوفود الأكبر حجما للانضمام إلى الاجتماعات، وبالتالي المساهمة بشكل كبير في تحقيق القيم الأساسية للهيئة والمتمثلة في الشمولية. ومن خلال كسب المشاركين فإن الشفافية قد ازدادت أيضا. ومع ذلك، فقد فإن الاجتماعات الافتراضية قد شكلت تحديا في تحقيق القيم الأساسية الأخرى مثل عملية بناء التوافق بالآراء الراسخة في اجتماعات لجان هيئة الدستور الغذائي، والتي استفادت في السابق من الفرص المتاحة عند الاجتماع وجاهيا. وقد تفتقر الاجتماعات الافتراضية إلى بعض المرونة التي توفرها الاجتماعات الوجاهية مثل التشكيل السريع لفرق العمل المخصصة، وفرق العمل بين الجلسات للتعامل مع قضايا محددة، كما يمكن لقضايا الاتصال بالإنترنت أن تشكل تحديات أثناء عقد الاجتماعات.

في حين تُعقد الاجتماعات الوجاهية بدون إمكانية المشاركة افتراضيا (دون إمكانية إجراء مداخلات عن بُعد)، فإن الممارسة العامة الآن والمُتمثلة في بث هذه الاجتماعات يمكن أن تساعد في توسيع نطاق الوصول بالنسبة للأعضاء، ودعم الشفافية في اجتماعات اللجنة والقرارات الناتجة عنها. كما أن دعم بث الاجتماعات الوجاهية عبر الإنترنت قد عمل على تطوير مفهوم "الوفود المختلطة"، حيث يوجد مندوب واحد أو عدد قليل من المندوبين من عضو أو مراقب في موقع الاجتماع الوجاهي ويمكن لعدد أكبر من الخبراء التقنيين أو خبراء السياسات من هذا الوفد متابعة الجلسات في الوقت الحقيقي والمساهمة في مداخلات المندوبين في الاجتماع الوجاهي. ومع ذلك، لا يمكن لأولئك الذين لا يستطيعون ارسال أي شخص ليحضر الاجتماعات بشكل وجاهي من المشاركة في النقاش. وكانت هناك اقتراحات بأن استمرار مثل هذا النهج يجب أن يصاحب إمكانية تزويد أولئك الذين يتبعون الاجتماع عن بعد بوسائل أخرى للمشاركة بوجهات نظرهم. والمسألة الاخرى هي عدم الاعتراف بمن يتابع اجتماع هيئة الدستور الغذائي عبر البث الشبكي لأن هؤلاء الأفراد غير مسجلين في قائمة المشاركين لأنهم لا يستطيعون المشاركة بنشاط في الاجتماع ولا توجد وسيلة لرصد ما إذا كانوا يتابعون النقاشات بالفعل أم لا. في حين أنه من المنطق من منظور الاعتراف بالمشاركة، أن يُنظر اليها على أنها تمثل مدى التمتع بالقدرة على المساهمة والاستماع، إلا أنها من ناحية أخرى تمثل تحديات من حيث مراقبة قيمة البث مع احتمال أن تكون البيانات الوحيدة هي إجمالي عدد المشاهدات.

كما هو الحال مع جميع صيغ الاجتماعات، هناك آثار مترتبة على الموارد تتعلق بالاجتماعات الافتراضية، حيث تشير العديد من الأمانات المضيفة إلى أن تكاليف هذه الاجتماعات لا تزال مرتفعة بسبب الحاجة إلى دمج مستوى مختلف تماما من التكنولوجيا، على الرغم من أن تكلفتها لا تفوق تكلفة الاجتماعات الوجاهية. وقد شكل ذلك تحديات عندما يتعلق الأمر بالجمع بين صيغ الاجتماعات الوجاهية والافتراضية (الاجتماعات الهجينة). تم الإبلاغ عن أن البث عبر الإنترنت، وهو نظام باتجاه واحد لا يسمح بإجراء المداخلات عن بُعد، يعتبر أقل تكلفة،

وبالتالي يكون أكثر جدوى بالنسبة للأمانات المضيفة المسؤولة مالياً عن اجتماعات هيئة الدستور الغذائي التي تستضيفها. وعلى الرغم من استخدامه في العديد من الاجتماعات الأخيرة، إلا أن نهج البث عبر الإنترنت لا يعتبر منهجيا بعد مع تطبيق أدوات مختلفة للبث عبر الإنترنت، حيث تم توسيع هذا النهج ليشمل الهيئات الفرعية وانعدام الاتساق من حيث توفير صيغ البث الحي أو المشاهدة عند الطلب أو كلاهما.

كان هناك عدد من التجارب في مجال الاجتماعات الهجينة، (تُعرَّف بأنها اجتماعات وجاهية مع إمكانية إجراء مداخلات شفوية بشكل افتراضي، على الرغم من عدم توفر جميع عمليات صنع القرار للمندوبين الحاضرين بشكل افتراضي مثل التصويت)، كما كان الحال مع الاجتماع الثالث والثمانين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي، والدورة 45 لهيئة الدستور الغذائي، والجلسة السادسة عشرة للجنة التنسيق التابعة لهيئة الدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ والجلسة السادسة والعشرين للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات. وقد تعلمنا من هذه التجربة وإلى يومنا هذا ما يلي:

- من الصعب تحديد التكلفة الإضافية المرتبطة بالاجتماعات المختلطة لأنها تعتمد على العديد من العوامل مثل ما إذا كانت مرافق الاجتماعات مجهزة بالفعل بتكنولوجيا الاجتماعات الهجينة أم لا.
- هناك مخاوف فيما يتعلق بالمساواة في مشاركة المندوبين بشكل وجاهي وافتراضي على الرغم من أن عددا من الذين شاركوا وجاهيا في اجتماعات هجينة اعتبروا أنها تجربة إيجابية وأفضل من عدم المشاركة على الإطلاق. أما بالنسبة للأعضاء الذين لا تكون المشاركة الوجاهية خيارا متاحا لهم على الاطلاق أو تُعد خيارا نادرا، يظل خيار المشاركة كمندوب افتراضي بالنسبة لهم أولوية عالية.
- هناك حاجة لإرشادات واضحة بشأن الاجتماعات الهجينة بحيث يكون هناك فهم موحد لكيفية عقد هذه الاجتماعات، بما في ذلك الاختلافات بين المشاركة الافتراضية والمشاركة الشخصية للمندوبين. وسيكون من المفيد تقديم إرشادات مماثلة لتلك التي قدمتها أمانة هيئة الدستور الغذائي فيما يتعلق بالاجتماعات الافتراضية.
- هناك تباين إلى حد ما من حيث دعم الاجتماعات الهجينة؛ فالبعض يشيد بها بينما آخرون يقولون بأنها حدت من فرصهم في المشاركة بشكل شخصي لأن خيار المشاركة بشكل افتراضي كان يُنظر إليه غالبا على أنه وسيلة لتوفير الموارد، وبالتالي قد لا يتم الموافقة على السفر.

3.2.2 اختيار صيغ الاجتماعات

- هناك حاجة إلى المرونة عند النظر في شكل الاجتماع مع إتاحة الفرصة للجمع بين مزايا الاجتماعات الوجاهية والافتراضية بالاعتماد على اللجنة و/ أو جدول الأعمال. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي وجود العديد من صيغ الاجتماعات المختلفة إلى حدوث التباس، إضافة الى بروز تحديات لوجستية للأمانات المضيفة؛ على سبيل المثال عندما لا يكون من الواضح ما إذا كان جميع المندوبين المسجلين يخططون للحضور بشكل شخصي أم لا. وبالتالي، فإن الوضوح بشأن الصيغة والارشاد الإجرائي عند الاقتضاء بالإضافة إلى قدر معين من الاتساق في الصيغة عبر اللجان أمر مهم.

الجدول 1: نظرة عامة على نقاط القوة والضعف في صيغ الاجتماعات المختلفة

صيغة الاجتماع	نقاط القوة	نقاط الضعف
اجتماع وجاهي فقط	يُسهّل التفاعل وجهاً لوجه التعاون والتفاعلات غير الرسمية وزيادة التشبيك وبناء العلاقات والاجتماعات المخصصة وبناء التوافق في الآراء. وتيرة عمل أسرع - يمكن تحقيق المزيد من النجاح. يكون جميع المشاركين في نفس المنطقة الزمنية لذلك يمكن العمل لأيام عمل كاملة.	تعتمد إمكانية الوصول على الموارد، وتقتصر على أولئك الذين تتوفر لديهم الموارد اللازمة للسفر، والقادرين على تأمين وثائق السفر الضرورية في الوقت المناسب. شفافية محدودة لغير الحاضرين (تقرير الاجتماع)
اجتماع افتراضي فقط	زيادة الشمولية بحيث يكون الاجتماع في متناول المزيد من الأعضاء والمراقبين. زيادة الشفافية بحيث يمكن لجميع الأعضاء الوصول إلى الاجتماعات. يمكن أن تستمر الاجتماعات حتى عندما تمنع العوامل الخارجية انعقاد الاجتماعات الوجاهية. تقليل البصمة الكربونية. أقل تكلفة/ تكون التكلفة المالية المطلوبة أقل للمندوبين.	التحديات المتعلقة بالمناطق الزمنية. يكون وقت العمل محدودا في كل يوم. لا توجد فرصة للتفاعل غير الرسمي. يستغرق وقتا أطول لإحراز التقدم وقد يحتاج إلى تمديده على مدار أيام أكثر. قلة المرونة في تنظيم فرق العمل أثناء الجلسة.
اجتماع وجاهي مع البث عبر الانترنت	نفس الحال مع الاجتماعات الوجاهية مع بعض الزيادة في الشفافية وبعض الزيادة في الشمولية (من خلال السماح بمشاركة الوفود الهجينة)	الشمولية المحدودة حيث لا تزال المشاركة بشكل شخصي مقصورة على الذين يمتلكون الموارد للسفر. يمكن أن يجعل موضوع المنطقة الزمنية من الصعب متابعة

	زيادة الشفافية حيث يمكن لجميع الأعضاء/ المراقبين الوصول إلى النقاشات.	البث المباشر عبر الإنترنت. استمرار بعض المحددات على الشفافية، حيث لا يمكن أن متابعة النقاشات غير الرسمية. لا يوجد سجل في قائمة المشاركين لمن يتابع البث عبر الإنترنت.
اجتماع وجاهي مع احتمالية ابداء المداخلات بشكل افتراضي	زيادة الشمولية حيث يمكن لجميع الأعضاء الوصول إلى الاجتماعات. زيادة الشفافية حيث يمكن لجميع الأعضاء الوصول إلى الاجتماعات. تسهيل احراز التقدم والتشبيك وبناء التوافق في الآراء. لا يزال بإمكان المندوبين المشاركة حتى إذا منعتهم مشاكل اللحظة الأخيرة من السفر (إلغاء الرحلات الجوية والطقس وما إلى ذلك).	يعد دمج المشاركة لكل من المشاركين بشكل شخص وافتراضي أمرا صعبا. صعوبة في مطابقة جودة التجربة عبر الإنترنت مع التجربة الشخصية (على سبيل المثال، مشكلات المنطقة الزمنية). لا يملك المشاركون بشكل افتراضي فرصة المشاركة في النقاشات غير الرسمية.

- عند اختيار صيغة الاجتماع، يجب النظر في عدد من العوامل التي تتراوح بين إمكانية الوصول والتكلفة إلى طبيعة العمل وأولويته. وبشكل اساسي يحتاج البلد المضيف، وأمانة هيئة الدستور الغذائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، عند النظر في صيغة اجتماع هيئة الدستور الغذائي، إلى إجراء تقييم متعدد الأوجه الذي قد يحتاج إلى النظر على وجه الخصوص في الجوانب التالية:

جدول أعمال الاجتماع ووضع العمل، على سبيل المثال:

- نطاق جدول الاعمال.
- البنود ذات الأولوية، أو ذات الطابع الملح، أو بنود العمل.
- حالة تقدم العمل وتوقعات احراز التقدم، (بما في ذلك الملاحظات من رؤساء فرق العمل الإلكترونية)
- طبيعة العمل - هل هناك بنود صعبة أو مثيرة للجدل يجب التعامل معها؟
- مرونة جدول الأعمال تجاه الصيغ المختلفة للاجتماعات - هل هناك حاجة للتعامل مع جميع البنود؟

إمكانية الوصول، على سبيل المثال:

- معلومات من أعضاء هيئة الدستور الغذائي بشأن عدم قدرتهم على المشاركة في الاجتماعات الوجاهية؛
- مخاوف أمنية (عالمية أو إقليمية أو محلية حسب ما يناسب وضع الاجتماع)
- أي حالة طوارئ يتم اعلانها من قبل الأمم المتحدة، وطبيعة قيود السفر أو التغييرات المتوقعة على إجراءاتها.
- الوصول إلى الاجتماعات الافتراضية - بينما تم تسليط الضوء على فوائد الاجتماعات الوجاهية، فإن هذا ليس خيارا أو يُعد خيارا نادرا بالنسبة لبعض الأعضاء؛ في حين يظل خيار المشاركة كمندوب افتراضي أولوية عالية لهؤلاء الأعضاء.
- القضايا المتعلقة بالمنطقة الزمنية للمندوبين الافتراضيين - ضمان المساواة في المشاركة.

الجوانب التكنولوجية، على سبيل المثال:

- توافر التكنولوجيا للصيغ المختلفة للاجتماعات.
- التكاليف المرتبطة بالخيارات المختلفة والمخاطر والفوائد ذات الصلة.
- تقديم الدعم الفني للمندوبين.
- ملاحظات الأعضاء والمراقبين على الاشكال المختلفة للاجتماعات.

إدارة الاجتماع، على سبيل المثال:

- إدارة الوقت للاجتماع الافتراضي.
- إدماج كل من المشاركين بشلك افتراضي ووجاهي في صيغة اجتماع هجينة.
- الحاجة إلى نقاشات غير رسمية وفرق عمل داخل الجلسات.

كل هذه الاعتبارات مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالقيم الأساسية لهيئة الدستور الغذائي. أعطتنا تجربة الاجتماعات الافتراضية والاجتماعات

الهجينة بدرجة محدودة بعض الأفكار حول كيفية تأثير صيغ الاجتماعات المختلفة على التمسك بالقيم الأساسية (الجدول 2). ومع ذلك، فإن الموارد والجدوى هي أيضا جزء مهم من المعادلة. تم تطوير الجدول 2 بناءً على الملاحظات الواردة من خلال استبيانات ما بعد الاجتماع والمشاورات مع رؤساء اللجان والمضيفين ورؤساء فرق العمل الإلكترونية واللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي. وتجدر الإشارة إلى أنه إذا تم تقييم هذه الأمور من منظور بلد واحد أو مجموعة من البلدان، فقد تظهر صورة مختلفة ولكنها قد تكون بمثابة نقطة انطلاق لاتخاذ القرار بشأن صيغ اجتماعات هيئة الدستور الغذائي.

الجدول 2: صيغ الاجتماعات والقيم الاساسية لهيئة الدستور الغذائي

صيغة الاجتماع	الشمولية	التعاون	بناء التوافق في الآراء	الشفافية	المورد*
اجتماع وجاهي فقط	-	+	+	-	$$
اجتماع افتراضي فقط	+	-	+/	+	$$/$
اجتماع وجاهي مع البث عبر الانترنت	-	+/-	+	+	$$$/$$
اجتماع وجاهي مع احتمالية ابداء المداخلات بشكل افتراضي	+	+/-	+	+	$$$/$$$$

- تؤثر صيغة الاجتماع سلبا على التمسك بالقيمة الأساسية للهيئة مقارنة بصيغ الاجتماع الأخرى.
+ تؤثر صيغة الاجتماع إيجابا على التمسك بالقيمة الأساسية للهيئة مقارنة بصيغ الاجتماع الأخرى.
+/- يمكن أن يكون لصيغة الاجتماع تأثير إما إيجابي أو سلبي أو قد لا يكون له تأثير على التمسك بالقيمة الأساسية للهيئة مقارنة بصيغ الاجتماع الأخرى.
* تهدف الرموز إلى التعبير عن التكلفة النسبية التقريبية بين صيغ الاجتماع المختلفة كوسيلة لتسليط الضوء على ضرورة مراعاة الآثار المترتبة على الموارد جنبا إلى جنب مع المساهمة في القيم الأساسية للهيئة.

3.2.3 صيغة التقرير واعتماده

3.2.3.1 صيغة التقرير

مع الاجتماعات الافتراضية، جاءت إمكانية تسجيل الاجتماعات مع الاحتفاظ بتسجيل صوتي أو نص شبه حرفي للجلسة. وحتى الآن، كان الاستخدام الأساسي للتسجيلات هو للمساعدة في صياغة التقرير ولم تتم مشاركة هذه التسجيلات أو النصوص على نطاق واسع. وكان السؤال الذي أثير عند وضع هذه الوثيقة هو ما إذا كان هيكل التقرير الحالي مفيدا أو ما إذا كان التقرير الحرفي مع تقرير قصير قائم على القرار قد يكون خيارا مطروحا. وكان الرأي العام هو التمسك بالهيكل الحالي مع التركيز بشكل خاص على وجود قائمة من القرارات مدعومة بملخص واضح لما أدى إلى تلك القرارات. لذلك، فإن الاستخدام الرئيسي للأدوات الجديدة في هذه المرحلة هو تسهيل إعداد التقرير بينما يمكن الحفاظ على النهج الحالي مع الجهود المبذولة للتحسين المستمر داخل هذا الهيكل.

3.2.3.2 اعتماد التقرير

إن اعتماد التقرير بشكل وجاهي هي الممارسة المُعتادة للاجتماعات الوجاهية منذ إنشاء هيئة الدستور الغذائي. وهو يسمح للمشاركين بالخروج من الاجتماع بتقرير متفق عليه لنتائج الجلسة مما يعطي شعورا بالإنجاز وبذلك يمكن للمندوبين الانتقال إلى أنشطة أخرى. ومع ذلك، يشكل الأمر ايضا ضغطا على أمانتي هيئة الدستور الغذائي والبلد المضيف والمترجمين فضلا عن المندوبين لأنه يحد من الوقت المتاح للأعضاء لمراجعة التقرير

سلطت الأدوات الافتراضية المستخدمة بنشاط خلال فترة جائحة كوفيد-19 الضوء على طرق أخرى للنظر في اعتماد التقرير، حيث كان أحد الخيارات هو اعتماد تقرير بشكل افتراضي بعد اجتماع وجاهي أو اجتماع هجين. وكان اعتماد التقرير بشكل افتراضي بعد أكثر من يومين من الجلسة العامة هو السائد في الاجتماعات الافتراضية لهيئة الدستور الغذائي واستخدمته بعض اللجان التي عقدت جلسات وجاهية. وفي هذه الحالة، يكون لدى أمانة هيئة الدستور الغذائي مزيد من الوقت لصياغة التقرير ويكون لدى المترجمين مزيد من الوقت لترجمته، مما قد يقلل من تكاليف الترجمة. كما يمكن أن تؤدي جدولة اعتماد التقرير بالوسائل الافتراضية بعد بضعة أيام من اختتام الجلسة إلى تقليل نفقات السفر وإتاحة مزيد من الوقت للوفود لمراجعة التقرير والنظر فيه. وقد يعني ذلك أيضا عدد أقل من الأيام لتأجير الأماكن وبالتالي تحقيق توفير مالي مُحتمل للأمانات المضيفة. وتشمل المزايا الأخرى لاعتماد التقرير بشكل افتراضي، تغييرات نصية على الشاشة يسهل متابعتها، وتمكن المندوبين من كتابة اقتراحاتهم في خانة الدردشة.

كما تم التعبير عن بعض الجوانب السلبية. ويتضمن ذلك التحدي المتمثل في الانضمام إلى اعتماد التقرير بشكل افتراضي بشكل فعال من مناطق زمنية مختلفة، وإطالة أمد الجلسة الامر الذي يمكن أن يكون صعباً من حيث الالتزام بالوقت والشعور بعدم الانجاز عند مغادرة الجلسة الوجاهية، وفقدان المشاركة واحتمال أن يكون من الاصعب الحصول على توافق في الآراء بشأن التقرير في تاريخ لاحق، مما يؤدي إلى تمديد فترة

الاعتماد، وكان هناك ملاحظات عامة مفادها أن صيغة اعتماد التقرير يجب أن تكون بنفس صيغة الاجتماع.

تشير المشاورات حتى الآن إلى أن اعتماد التقرير بنفس صيغة النقاشات العامة كان مفضلا بشكل عام. ومع ذلك، يمكن اعتبار هذه أداة أخرى يمكن النظر فيها عند التخطيط للاجتماعات والتي قد تتيح مزيدا من الوقت المخصص للنقاشات الوجاهية القيمة والتي تم استخدامها بنجاح في العديد من الاجتماعات الأخيرة على سبيل المثال؛ الجلسة 53 للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، والجلسة 16 للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، والجلسة 42 للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات.

3.3 تقييم عقد الاجتماعات

لتمكين التحسين المستمر لنموذج الاجتماع، يجب تقييم التنفيذ الكفوء والفعال لاجتماع هيئة الدستور الغذائي بانتظام.

إن أكثر الأدوات المستخدمة حاليا هي الاستبيانات الخاصة بمستوى الرضى بعد الجلسة. ويجري تكييفها مع تطور طرق العمل (مثل استخدام الطرق الهجينة) للحصول على ملاحظات بشأن سلسلة من الأبعاد المتعلقة بتنفيذ اجتماع ما لهيئة الدستور الغذائي. ويعد حضور اجتماعات هيئة الدستور الغذائي بُعدا آخر يجب مراعاته عند تقييم عقد الاجتماعات. وقد نظرت التقييمات السابقة، بما في ذلك من خلال إطار رصد الخطة الاستراتيجية، في مدى حضور الاجتماعات قبل الجائحة وأثناءها. وسيكون مطلوبا الحفاظ على الجهود المستمرة لرصد هذا الجانب، من خلال الاستبيانات الخاصة بمستوى الرضى بعد الجلسة وإطار رصد الخطة الإستراتيجية. تشمل الأبعاد المطلوب متابعتها ما يلي:

- عدد المشاركين (عدد المسجلين) بشكل وجاهي وافتراضي في الاجتماع:
- عدد الأعضاء والمراقبين المشاركين في لجان هيئة الدستور الغذائي (وجاهيا وافتراضيا)؛
- عدد البلدان الأعضاء التي قدمت رد على رسائل التعميم في فترة السنتين (سيتم احتساب العضو إذا رد على اثنتين من رسائل التعميم على الأقل خلال فترة السنتين).
- عدد البلدان الأعضاء التي شاركت في فرق العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين (ويتم تعريف المشاركة على أساس التسجيل في فرقة عمل إلكترونية واحدة على الأقل خلال فترة السنتين).

نسبة الدعوات الرسمية ووثائق الاجتماعات الموزعة في الوقت المناسب بما يتفق مع دليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي أو الأطر الزمنية التي وضعتها اللجان.

- معدلات الرضى عن كفاءة الاجتماعات، ودور الرؤساء وأمانة الجهة المضيفة وأمانة هيئة الدستور الغذائي.

تم جمع الكثير من هذه المعلومات بالفعل كجزء من عملية رصد تنفيذ الخطة الإستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي، وبالتالي يمكن استخدام مخرجات عملية المراقبة هذه لإثراء جهود التحسين المستمر.

3.4 جدولة الاجتماعات

3.4.1 جدولة الاجتماعات مُسبقا

توفر الجدولة المسبقة للاجتماعات إمكانية التنبؤ لدعم تخصيص الموارد في الوقت المناسب من قبل أمانات البلدان المضيفة والتخطيط من قبل الأعضاء والمراقبين المشاركين. وقد تم اعادة التأكيد على هذا في جميع جولات المشاورات. وتعمل الجدولة المناسبة للاجتماعات على تمكين التطوير المناسب لخطط العمل من قبل الحكومات المضيفة ورؤساء/ قادة فرق العمل الإلكترونية. كما يتم التخطيط لأعمال اللجنة بشكل طبيعية وفقا لجدول هيئة الدستور الغذائي، ويتم التخطيط لجميع أعمال فريق العمل الإلكتروني حول اجتماع اللجنة التالي. ويوفر هذا مؤشرا للجداول الزمنية أو "المواعيد النهائية" التي تسهل التقدم الفعال لعمل هيئة الدستور الغذائي.

لقد عطلت الجائحة جدول الاجتماعات الخاصة بالدستور الغذائي، بما في ذلك هيئة الدستور الغذائي، وإن إعادة إنشاء جدول ثابت في الوقت الذي لا تزال فيه اللجان تعمل للعودة إلى جداول الأعمال الكاملة هو أمراً صعباً.

عقدت أمانة هيئة الدستور الغذائي اجتماعات مع جميع أمانات ورؤساء البلدان المضيفة لتتولى مهمة وضع جداول لاجتماعات الهيئات الفرعية التابعة لهيئة الدستور الغذائي لفترة سنتين لمرة واحدة أومرتين. وتناولت النقاشات أيضا ما إذا كان ينبغي أن يكون هناك انتقال إلى نهج أكثر استنادا إلى الاحتياجات، لعقد الجلسة العامة وفقا لمدى التقدم المحرز في العمل، أو إذا كان الأهم هو ضمان وضوح جداول جميع اللجان، وثم وفقا لجدول الأعمال، يمكن تعديل طول وصيغة الاجتماع.

3.4.2 نهج جداول الاجتماعات القائم على الاحتياجات

لقد تم النظر في تطوير نهج لجدولة الاجتماعات على أساس الاحتياجات، الامر الذي سيتيح أفضل استخدام للوقت في تقويم عمل هيئة الدستور الغذائي، مع السماح للبلدان المضيفة بوضع الميزانية المطلوبة والتخطيط بشكل فعال. وتعني عبارة "على أساس الاحتياجات" أن تتم جدولة الاجتماعات عندما يكون هناك حجم كاف من الأعمال يتعين تنفيذها.

يجب تحديد المواصفات التي سيتم استخدامها عند تطبيق النهج القائم على الاحتياجات على جداول الاجتماعات بشكل جيد مع التعرف على العوامل الكمية والنوعية التي تؤثر على ديناميكيات الاجتماع. تتضمن بعض البنود التي تؤثر على ديناميكيات الاجتماع، وحجم العمل، أو مستوى الأولوية وتعقيد العمل، والتحديات المتوقعة في التوصل إلى توافق في الآراء، وما إذا كان يمكن إستكمال العمل خلال اجتماع تقليدي مدته 5 أيام، وما إذا كان ينبغي تمديد الاجتماع، (على سبيل المثال إلى 7 أيام)، أو تقليصه، (على سبيل المثال إلى 3 أيام من خلال توفير القدرة على اعتماد التقرير بشكل افتراضي بعد اختتام جلسة عامة بشكل وجاهي) وفقدان القدرة على التنبؤ بتاريخ الاجتماع التالي، مما يؤثر بالتالي على التخطيط والميزانية.

إن نهج جدولة الاجتماعات القائم على الاحتياجات قد يفيد اجراء العمل من قبل اللجان المثقلة بالعمل ويمكن أن يستفيد من الجلسات الاستثنائية المخطط لها وفقا لاحتياجاتها، مع احتمال عقد مثل هذه الجلسات بشكل افتراضي. ويمكن أن تركز هذه الجلسات الاستثنائية على بند محدد من

بنود جدول الأعمال لا يمكن تغطيته بشكل كاف خلال جلسة اعتيادية أو التي تحتاج إلى التقدم بوتيرة أسرع بسبب أولويتها العالية حاجتها الملحة.

ومع ذلك، فإن النهج القائم على الاحتياجات يخاطر بالتسبب في فقدان الزخم عند تطبيقه على اللجان ذات بنود عمل قليلة لأن مرور الكثير من الوقت بين جلسات اللجنة يمكن أن يعطل ديناميكيات عملها. كما قد يمنع هذا على المدى الطويل ظهور أفكار جديدة وإطلاق أعمال جديدة كان من الممكن أن تكون مفيدة، على الرغم من أن هذا الأمر قد يتم تخفيفه إلى حد ما عن طريق استخدام مقاربات الاجتماعات الافتراضية.

يمكن أن ينطبق النظر في جدولة اجتماعات هيئة الدستور الغذائي عندما يكون هناك حجم كافٍ من الأعمال على تلك اللجان حيث يوجد عمل محدود قيد التنفيذ أو القليل من المقترحات لعمل جديد، أو التي يبدو أنها ذات أولوية أقل بالنسبة للأعضاء، كما يتضح من المشاركة في فرق العمل والجلسات الماضية. ومع ذلك، ينبغي استكشاف خيارات تقصير أو تمديد فترة اجتماعات لجان هيئة الدستور الغذائي، مع اختيار طريقة الاجتماع التي تكون أقل عبئاً على المشاركين. كما أن التناوب ما بين الاجتماعات الافتراضية والوجاهية يمكن أن يوفر الموارد للجميع.

فيما يتعلق بالإشعارات الخاصة باجتماعات هيئة الدستور الغذائي، بغض النظر عن طبيعة الاجتماع، يجب ألا يكون هناك اختلاف في توقيت الاشعار الذي يسبق اجتماعات الهيئة. ويُفضل تقديم إشعار مسبق قبل اثني عشر شهرا على الأقل للسماح للأعضاء بتضمين السفر الضروري في ميزانياتهم. ويجب الاحتفاظ بالقواعد الحالية لدليل الاجراءات كما هي فيما يتعلق بالدعوات الرسمية لأي اجتماع للجان، بغض النظر عن طبيعة الاجتماع، مع تقديم وثائق العمل قبل جلسات اللجنة بوقت طويل.

3.5 آليات العمل بين الجلسات، على سبيل المثال فرق العمل الإلكترونية وغير ذلك من آليات العمل الافتراضية غير الرسمية والتي تسبق الاجتماعات.

3.5.1 *الدور المهم لفرق العمل في هيئة الدستور الغذائي*

اكتسبت فرق العمل الإلكترونية وآليات العمل الأخرى التي تسبق الاجتماعات مكانة بارزة كدوافع مهمة لعمل هيئة الدستور الغذائي في وضع المواصفات. وقد كانت مفيدة للغاية في تقدم العمل عندما لم يكن من الممكن عقد جلسات هيئة الدستور الغذائي في الأيام الأولى من تفشي الجائحة، وبالتالي تم التقليل من تأثير الأزمة على عملية وضع المواصفات.

لدى فرق العمل التابعة لهيئة الدستور الغذائي اختصاصات محددة تهدف إلى تقديم نص مناسب لاتخاذ القرارات من قبل اللجان وهيئة الدستور الغذائي، بما يتسق مع المبادئ التوجيهية لفرق العمل في دليل الاجراءات. ويقوم هذا التوقع على أهمية الوضوح عند تحديد نطاق العمل، وتحديد التنسيق، وتحديد القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها. وأثناء فترة جائحة كوفي-19، عقدت فرق العمل أيضا مداولات بشكل افتراضي، وهي ممارسة من المتوقع أن تستمر حسب ما يراه رؤساء فرق العمل والأمانة مناسبة ، على أن تكون رهنا بالموارد المتاحة.

وفرت فرق العمل مساحة مواتية للدفع بالعمل قدما وبناء التوافق بالآراء حيث يقوم اعضاء الفرق بمناقشة القضايا بشكل فعال ويتوصلوا في العادة إلى اتفاق بشأن التوصيات، وإبلاغ وإحالة القضايا المحددة لمزيد من النقاش إلى اللجنة بكاملها. ويمكن تسهيل بناء التوافق بالآراء من خلال فرق العمل إلى حد كبير من خلال وجود جدول زمني يمكن التكهّن به لاجتماعات اللجنة، وعقد اجتماعات افتراضية لفرق العمل بين جلسات اللجنة واجتماعات فرق العمل الوجاهية قبل اجتماعات اللجنة.

قد تكون الاجتماعات الوجاهية المنتظمة للجان بمثابة نقاط ارتكاز جيدة لفرق العمل لأنها توفر فرصة للأعضاء لبناء شبكات جديدة وتجديد الشبكات السابقة وبالتالي تعزيز المشاركة والحماس للعمل بشكل افتراضي في فرق العمل. ولاحظ بعض رؤساء فرق العمل الإلكترونية التحدي المتمثل في الحفاظ على المشاركة النشطة داخل الفرق حيث تم إطالة الوقت بين الاجتماعات الوجاهية.

لزيادة تعزيز كفاءة فرق العمل، يلزم تقديم الدعم اللوجستي/ الإداري، مع تسهيل عمل فرق العمل وذلك باستخدام لغات متعددة.

ونظرا للعدد الكبير من فرق العمل (التي يبلغ عددها حاليا 34)، يصعب على العديد من أعضاء هيئة الدستور الغذائي المشاركة في كل فريق. ونتيجة لذلك، يمكن تقديم المقترحات في واحد من فرق العمل دون مراعاة كاملة لتأثيرها العالمي، وقد تُثار القضايا على مستوى اللجنة أو الهيئة التي من الممكن تناولها على مستوى فريق العمل لو كان لدى الأعضاء الموارد اللازمة للمشاركة فيها. ويمكن للنهج الذي يجعل مشاركة أعضاء هيئة الدستور الغذائي في فرق العمل أمرا أكثر واقعية بالنسبة لهم أن يحسن النتائج مع الحفاظ على اتساقها مع القيم الأساسية لهيئة الدستور الغذائي.

3.5.2 القضايا/ الافكار الخاصة بإجراء التحسينات

إضافة إلى قدرة الأعضاء على المشاركة في كل فريق عمل، ابرزت التعليقات أن أهم ثلاث متغيرات يجب مراعاتها عند تسهيل عمل فرق العمل هي منصة العمل والاختلافات الزمنية واللغة. وأصبح موضوع اللغة أقل اشكاليةً وذلك بعد استخدام النص المكتوب في أسفل الشاشة (captioning)، الا انه لا يوجد حل لفرق العمل متعددة اللغات على المدى القصير. وعلى المدى الطويل، تم تقديم اقتراحات بشأن ترتيب تقاسم التكاليف بين الجهة التي تستضيف فريق العمل والجهة التي تستضيف اللجنة وأمانة هيئة الدستور الغذائي في روما، على الرغم من أن الزيادة في التكاليف بالنسبة للأمانات المضيفة أو رؤساء فرق العمل من المرجح أن تقلل من قدرة الدول الأعضاء على ترأس أو المشاركة في ترأس فرق العمل في المستقبل.

تماشيا مع القيم الأساسية والخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي، يجب على اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي استكشاف طرق لإشراك المزيد من الأعضاء في قيادة فرق العمل نظرا لأن عبء العمل المرتبط بقيادة فرق العمل يقع بشكل غير متناسب على عدد محدود من البلدان في الوقت الحالي. ويمكن استكمال ذلك بموافقة كل لجنة على عدد موصى به من فرق العمل لتكون نشطة في أي مرحلة زمنية مع خطط عمل مُتوائمة بشكل جيد، الأمر الذي سيسمح لمزيد من اعضاء فرق العمل بالمشاركة في العمل.

مع الاعتراف بأن رؤساء فرق العمل قد لا يكون لديهم خبرة في هذا الدور، قد يكون من المفيد الحصول على مزيد من الإرشادات حول أفضل ممارسات ترأس الفرق، بما في ذلك كيفية التوثيق وكيفية النظر في التعليقات. وهناك كتيب عملي لرؤساء فرق العمل، مشابه لكتيب رؤساء اللجان، قيد التطوير بالفعل من قبل أمانة هيئة الدستور الغذائي ويمكن أن يلبي هذه الحاجة ويكون مفيدا في تشجيع المندوبين على تولي أدوار

قيادية. وسيكون كتيب المندوب أداة مهمة للاستخدام من قبل جميع المشاركين في هيئة الدستور الغذائي.

وبعد استكمال فرق العمل الإلكترونية لعملها، يتم توزيع مسودة النص المقترح للتعليق باستخدام نظام التعليق عبر الإنترنت الخاص بهيئة الدستور الغذائي. ويمكن تطوير هذه الخطوة بشكل أكبر من حيث الانفتاح والشفافية والبناء على جهود فرق العمل الالكترونية. كما يمكن أن تنظر هيئة الدستور الغذائي في التغييرات التي تطرأ على الأنظمة الموجودة على الإنترنت، على سبيل المثال، من خلال السماح للأعضاء بقراءة ملاحظات بعضهم البعض في نظام التعليق عبر الإنترنت أثناء فترة التعليق، من أجل زيادة تعزيز ودعم الشفافية وبناء التوافق في الآراء.

4. الطريق إلى الأمام

4.1 الخطة الاستراتيجية

تخضع الخطة الاستراتيجية (2020-2025) للمراجعة مرة كل سنتين على النحو المنصوص عليه في دليل الإجراءات. وقد تقترح هذه المراجعات اجراء تغييرات على عناصر الخطة الإستراتيجية لهيئة لدستور الغذائي أو أولوياتها النسبية أو كيفية إيصالها. ويحب أن تشير جميع هذه المقترحات بشكل صحيح إلى الغرض من هيئة الدستور الغذائي على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي "لحماية صحة المستهلك وضمان ممارسات عادلة في تجارة الأغذية".

ستنظر الجلسة الرابعة والثمانون للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في المقترحات المتعلقة بالجدول الزمني واجراءات وإطار وضع الخطة الاستراتيجية التالية، والمُقترح أن تغطي الفترة من 2026 إلى 2031. ويشمل ذلك المقترح الذي يُفيد بأن الخطة الاستراتيجية التالية، بالاشتراك مع الخطة الاستراتيجية الحالية، ينبغي أن تشتمل على وصف سردي للدوافع من أجل التغيير. وتم وضع هذا التقرير من خلال عملية مشاركة واسعة، وقد يوفر توضيحه لدوافع التغيير في القسم 2.2 مدخلاً إلى عملية وضع الخطة الإستراتيجية (2026-2031).

4.2 تحليل المخاطر

فيما يتعلق بالفهم العلمي الجديد، هناك حاجة للتأكد من أن ممارسات عمل هيئة الدستور الغذائي تتسم بالكفاءة والفعالية في تلبية متطلبات *مبادئ العمل لتحليل المخاطر للتطبيق في إطار عمل هيئة الدستور الغذائي*.

تُعد هيئة الدستور الغذائي جهة لإدارة المخاطر، وكما تم التأكيد عليه في *مبادئ العمل*، فإنه "يجب أن تتبع إدارة المخاطر نهجا منظما بما في ذلك أنشطة أولية لإدارة المخاطر، وتقييم خيارات إدارة المخاطر، ورصد ومراجعة القرار المتخذ". وعلاوة على ذلك، "يجب أن تأخذ إدارة المخاطر في الاعتبار العواقب الاقتصادية وجدوى خيارات إدارة المخاطر.

يجب أن تدرك إدارة المخاطر أيضا الحاجة إلى خيارات بديلة في وضع المواصفات والمبادئ التوجيهية والتوصيات الأخرى، بما يتفق مع حماية صحة المستهلكين ". ووفقاً لذلك، "يجب أن تكون إدارة المخاطر عملية مستمرة تأخذ في الاعتبار جميع البيانات التي يتم إنشاؤها حديثًا في تقييم ومراجعة قرارات إدارة المخاطر. ويجب مراجعة المواصفات الغذائية والنصوص ذات الصلة عند توفر معلومات جديدة وعندما يتم تحديثها حسب الضرورة لتعكس المعرفة العلمية الجديدة والمعلومات الأخرى ذات الصلة بتحليل المخاطر".

فيما يتعلق بهذا الأخير، فقد تم التأكيد على أنه مع تطور منهجيات العلم والتقييم، تلعب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية دورا رئيسيا في ضمان تطور تقديم المشورة العلمية من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى هيئة الدستور الغذائي وأن مواكبة لأحدث التطورات وبذلك تستمر مواصفات هيئة الدستور الغذائي في الاعتماد على أفضل العلوم المتاحة.

مع الخبرة المكتسبة في أساليب العمل الجديدة، ستكون هناك حاجة للنظر فيما إذا كانت هناك إجراءات تحتاج إلى تحديث لضمان أن لدى هيئة الدستور الغذائي أفضل إطار للاضطلاع بعملها.

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1 مواصفات هيئة الدستور الغذائي في المستقبل

يتمثل تفويض هيئة الدستور الغذائي في حماية صحة المستهلكين، وتعزيز الممارسات العادلة في تجارة الأغذية، وتنسيق عمل مواصفات الأغذية الذي تضطلع به المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، مما يمكنها من تطوير مجموعة واسعة من المواصفات والمبادئ التوجيهية ومدونات الممارسات على مدى الستين عاما الماضية، بما في ذلك الاستجابة للقضايا الجديدة عند ظهورها.

يعتبر التفويض مرنا بدرجة كافية، وحتى مع تغير العالم بشكل كبير، فإنه يمكّن الهيئة من اعتماد مواصفات تساعد على تعزيز سلامة الأغذية وجودتها. ومع ذلك، لضمان أن تكون مواصفاتها ذات صلة بسياق اليوم والمستقبل، يجب أن تكون الهيئة على دراية بالدوافع العالمية والمحلية للتغيير والآثار التي قد تترتب على سلامة الأغذية وجودتها.

وفي ضوء رؤية هيئة الدستور الغذائي لأن تكون مكانا *"يجتمع فيه العالم معا لوضع مواصفات لسلامة وجودة الأغذية من أجل حماية الجميع في كل مكان"*، فإن هيئة الدستور الغذائي هي المنظمة الدولية لتوفير مساحة للنقاشات المفتوحة حول القضايا والتحديات الجديدة التي تواجه سلامة الأغذية وجودتها.

نظرا لأن السياق الذي يتم فيه إنتاج الغذاء في حالة تطور مع ظهور قضايا جديدة، فمن غير الممكن أن تكون هناك إجراءات محددة قائمة تتناول كل قضية محددة قد تنشأ. لذلك من الضروري أن توفر هيئة الدستور الغذائي وهيئاتها الفرعية مساحة لمناقشة هذه القضايا. ويضمن ذلك أن هيئة الدستور الغذائي يمكن أن تنظر فيها بشكل كامل وأن تقرر بطريقة مفتوحة ومستنيرة ما إذا كانت هناك حاجة إلى المواصفات، سواء كانت مرتبطة بالمخاطر أو بالإجراءات، أو هي نتيجة لتغيير الأنظمة للتعامل مع مجالات مثل الإنتاج المستدام أو تغير المناخ.

يمكن أن تساعد المشاركة المستمرة أو المعززة مع الهيئات ذات الصلة مثل لجنة التدابير الصحية والصحة النباتية في منظمة التجارة العالمية من خلال أمانة هيئة الدستور الغذائي في ضمان أن تكون هيئة الدستور الغذائي على دراية بالقضايا الجديدة ضمن تفويضها والتي تثار فيما

يتعلق بالتجارة الدولية، ويمكن بالمُقابل إطلاع لجنة التدابير الصحية والصحة النباتية في منظمة التجارة العالمية بأي تطور جديد في عمل هيئة الدستور الغذائي.

ويجب أن توفر مواصفات هيئة الدستور الغذائي البيئة التمكينية من خلال المواصفات والمبادئ التوجيهية التي تسهل استيعاب وتنفيذ السياسات والبرامج لمعالجة الضرورات الأوسع حول تغير المناخ والبيئة والاستدامة. وفي هذا السياق، نعترف بأن تركيز هيئة الدستور الغذائي ينصب على سلامة الأغذية وجودتها.

عند التكيّف مع السياق العالمي المتغير، قد يتعين على هيئة الدستور الغذائي النظر في كيفية تحديد أولويات عملها، نظرا للحاجة إلى تحديث المواصفات القديمة ووضع مواصفات جديدة ناشئة عن تحديث أنظمة وتقنيات الأغذية العالمية للتكيّف مع البيئات المتغيرة. وفي هذا السياق، من المهم أن تعزز الهيئة معرفتها بشأن ما إذا كانت مواصفاتها مستخدمة بالفعل وكيف يتم استخدامها.

ينبغي أن تناقش هيئة الدستور الغذائي كيفية مواكبة الابتكار ورقمنة النظم الغذائية الزراعية، للبقاء على اطلاع. وقد يعني ذلك رفع مستوى خبرة هيئة الدستور الغذائي، مع الاعتراف بأن أعضاء الهيئة في مستويات ومراحل مختلفة من تبني التقنيات والأنظمة الجديدة.

5.1.1 التوصيات:

إن اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي مدعوة إلى النظر في توصية هيئة الدستور الغذائي للقيام بما يلي:

- الاعتراف بالسياق العالمي المتغير ودوافع العمل الحالي والمستقبلي للجنة؛
- الاشارة إلى أن تفويضها يمكّنها من ضمان وضع مواصفات لحماية صحة المستهلك وممارسات التجارة العادلة في هذه السيناريوهات الجديدة؛
- الاعتراف بأهمية المراقبة المنتظمة للتطورات الجديدة التي تؤثر على سلامة الأغذية وجودتها، وإيجاد مساحة في هيئاتها الفرعية وفي الهيئة نفسها لتسهيل النقاش المنتظم حول هذه الأمور بحيث يمكنها اتخاذ قرارات بشأن ما إذا كان من الممكن النظر في هذه القضايا في الوقت المناسب وكيفية النظر فيها؛
- التوصية بأن تشكل نتائج عمل هذه اللجنة الفرعية مساهمة في عملية وضع الخطة الإستراتيجية التالية (2026-2031)؛ و
- النظر في كيفية مساهمة هيئة الدستور الغذائي في الدراسة المستمرة التي تقوم بها لجنة التدابير الصحية والصحة النباتية للقضايا التي سلط المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية الضوء عليها بما يتفق مع تفويضها.

5.2 نموذج لعمل هيئة الدستور الغذائي في المستقبل

بالنظر إلى تجارب السنوات الأخيرة، يوصى أيضا بما يلي:

- توفر صيغ الاجتماعات المستقبلية مقاربات مرنة لتحقيق التوازن بين المشاركة الوجاهية والافتراضية مع مراعاة القيم الأساسية لهيئة الدستور الغذائي والنظر في القضايا الرئيسية المحددة في هذه الوثيقة. وستكون التوجيهات المناسبة بشأن صيغ الاجتماعات وآثارها بالنسبة للمضيفين والرؤساء والمندوبين ذات أهمية لضمان الاتساق والوضوح.
- لقد ساهمت التكنولوجيا الافتراضية بشكل كبير في تعزيز مشاركة الأعضاء والمراقبين في اجتماعات هيئة الدستور الغذائي. ويُتيح هذا الأمر الفُرَص أمام هيئة الدستور الغذائي لإبراز صورة الهيئة داخل السلطات المختصة واللجان الوطنية؛ ويعمل على تمكين التخطيط الأفضل بشكل متعاقب؛ وعلى تعزيز عمل فرق العمل الإلكترونية والتي يمكن أن تتضمن اجتماعات افتراضية في خطة عمل فريق العمل الالكتروني التي يضعها رؤساء الفريق والرؤساء المشاركين.
- النظر في جدوى شراء منصة تقنية يمكن استخدامها عبر جميع الهيئات لبث اجتماعات اللجنة عبر الانترنت، حتى يتم بذلك خفض التكاليف على أمانات البلدان المضيفة وضمان تجربة مشاركة متسقة.
- استخدام صيغة الاجتماعات الافتراضية وبث الاجتماعات الوجاهية عبر الانترنت، بالإضافة إلى الدورات التدريبية الحالية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، لتوفير فرص تدريب للمندوبين لفهم دورهم بشكل أفضل ودليل إجراءات هيئة الدستور الغذائي وطريقة اجراء الاجتماعات وكيفية ابداء المداخلات، وما يجب اخذه بنظر الاعتبار عند تطوير المواقف والمُداخلات وكيفية تطوير المواقف المكتوبة وأخذ المواقف المكتوبة للآخرين في الاعتبار وكيفية العمل بفعالية في صيغ مختلفة. ويمكن أن يساعد هذا التدريب في بناء المعرفة والقدرة على المشاركة الفعالة، وكذلك المساهمة في نجاح الاجتماعات بصيغ مختلفة.
- تنفيذ الجدولة متوسطة الأمد مع الاشارة إلى الحاجة إلى الموازنة بين الابتكار والقدرة على التنبؤ عند السعي إلى تحسين عملية التخطيط. ويجب أن يهدف هذا إلى تسهيل التخطيط من قبل جميع الأطراف المعنية مع الإشارة إلى أن هذا الأمر يتطلب بنفس القدر التعاون من جميع الأطراف في الوقت المناسب مع الاحتفاظ بخيار تطبيق النهج القائم على الاحتياجات لتوفير، فرصة للنهوض بقضايا محددة ذات أولوية عالية، وذلك على سبيل المثال.
- الاعتراف كلياً بأهمية العمل فيما بين الدورات بالنسبة لعمل هيئة الدستور الغذائي مع فوائده وقيوده. وتشمل الفوائد دفع العمل بشكل أسرع بين الجلسات وتوفير الوقت للنقاشات المتعمقة وبناء التوافق في الآراء. كما تشمل القيود الطبيعة المُركّزة للموارد لجميع المشاركين نظرا لعدد فرق العمل والتحديات التي تواجه المشاركة بسبب عدم وجود دعم لغوي أو بسبب محدودية هذا الدعم. وللبدء في التطرق لبعض هذه التحديات المرتبطة بالعمل بين الدورات وخاصة فرق العمل الإلكترونية، يوصى بما يلي:
    - أن تنظر اللجان في موارد الأعضاء عند إنشاء فرق عمل جديدة، وأن تحدد أولويات جداول العمل، وتحد من عدد فرق العمل للسماح لمزيد من الأعضاء بالمشاركة بنشاط في العمل.

- أن تتم مشاركة الكتيب الخاص برؤساء فرق العمل والمشاركين الذي هو قيد التطوير على نطاق واسع وفعال.
- أن يتم النظر في العمل المعني بمراجعة وتنسيق المبادئ التوجيهية لفرق العمل الإلكترونية وفرق العمل الوجاهية ليكون عملا واحداً وهو "المبادئ التوجيهية لمجموعات عمل هيئة الدستور الغذائي" في دليل الإجراءات، واسناد العمل للجنة هيئة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة إذا لزم الأمر.
- أن تُبذل الجهود لتحديد الموارد للترجمة متعددة اللغات لوثائق ومداولات فرق العمل. في الوقت الحالي، سنواصل الاعتماد على رؤساء فرق العمل والرؤساء المشاركين لتحمل هذه النفقات عند إنشاء مجموعات عمل متعددة اللغات.

- ينبغي أن تدرس أمانة هيئة الدستور الغذائي أيضا أفضل الممارسات العالمية فيما يتعلق بجمع النقاشات والمداولات والاستنتاجات مع مراعاة تطور التكنولوجيا.
- تعيد أمانة الدستور الغذائي، حسب الاقتضاء وتوفر الموارد، البدء بتقديم المقترحات التي يمكن أن تحسن من ممارسات وأنظمة إدارة عمل هيئة الدستور الغذائي كما كان يحصل في الماضي؛ على سبيل المثال، المقترحات بشأن قيام فرق العمل الإلكترونية بالمساعدة في التعامل مع الهدف 5 في الخطة الإستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي.

---

[i] EXEC/79 CRD/01
[ii] REP21/EXEC1
[iii] CX/EXEC 21/80/3
[iv] REP21/EXEC2
[v] CX/EXEC 21/81/4
[vi] REP21/EXEC2، الفقرة 85.
[vii] CX/EXEC 22/83/5
[viii] CX/EXEC 22/82/5
[ix] CX/EXEC 21/81/4
[x] دليل الإجراءات، الطبعة 28.
[xi] CX/CAC 21/44/15، الملحق 1.
[xii] بالإشارة إلى النقاشات في الدورة 45 لهيئة الدستور الغذائي حول النظم الجديدة للأغذية والانتاج.
[xiii] REP22/EXEC2، الفقرة 118، ثالثا.
[xiv] هيئة الدستور الغذائي وأهداف التنمية المستدامة والخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي 2020--2025
[xv] CX/EXEC 21/80/3